

المشروع يوفر 12.5 مليون برميل نفط مكافئ سنوياً بحلول 2030 4 مليارات دينار كلفة مجمع الشقيا للطاقة المتجددة

انخفاض فاتورة

الدعم إلى 1,5

مليار دينار عقب

انهايار النفط

إلى 40 دولاراً

الكويت تستهلك

350 ألف برميل

يومية من النفط..

يمثل 12٪ من

الإنتاج

شبكة «الكهرباء»

تستقبل 20

ميغاوات طاقة

متجددة بحلول

نوفمبر المقبل

احمد مغربي

قال مدير إدارة العمليات في معهد الكويت للأبحاث العلمية أحمد الملا ان مشروع الشقيا للطاقة المتجددة سوف يوفر 12,5 مليون برميل نفط مكافئ سنوياً عقب اكتمال المشروع بمراحلته الثلاثة في 2030.

وأضاف على هامش الندوة التي اقامتها وزارة النفط حول مشروع الطاقة المتجددة في منطقة الشقيا أن كلفة المشروع الإجمالية تصل له مليارات دينار، مشيراً إلى ان تلك التكلفة متغيرة حسب الاسعار.

وأشار الملا إلى ان المشروع سوف يتمكن من انتاج 5848 ميغاوات سنوياً من الكهرباء، بالإضافة إلى توفير نحو 10 آلاف فرصة عمل أثناء التنفيذ والإنشاء و1000 فرصة وظيفية أثناء التشغيل، موضحاً ان مجمع الشقيا سوف يمنع انبعاثات نحو 5 ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

وحول قيمة الدعم الذي تقدمه الكويت حالياً للكهرباء، بين أن قيمة الدعم تتغير مع ارتفاع أسعار النفط، مشيراً إلى أن كلفة الدعم في 2014 بلغت 2,4 مليار دينار على أساس 100 دولار لبرميل النفط، موضحاً ان فاتورة الدعم انخفضت حالياً على أساس 40 دولاراً لبرميل النفط.

ولفت الملا إلى أن كميات الإنتاج الكلي لمجمع الشقيا عند اكتمال المشروع سوف يوفر 4-3٪ من الاستهلاك السنوي للطاقة في الكويت بحلول 2030. ولفت الملا إلى ان المرحلة



أحمد الملا ود.إسامة الصايغ والشبيخة تناصر الصباح في صورة جماعية عقب الندوة

العلمية د.إسامة الصايغ ان شبكة وزارة الكهرباء سوق تستقبل نحو 20 ميغاوات من المشروع بحلول اكتوبر او نوفمبر المقبل، مشيراً إلى ان 10 ميغاوات من طاقة الرياح و10 من طاقات اضافية، موضحاً ان انتاج الطاقة الشمسية من المشروع سيصل إلى 50 ميغاوات بحلول 2018.

ولفت الصايغ إلى ان مؤسسة البترول الكويتية وزارة الكهرباء وعملان بالتنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لانجاز المرحلة الثانية للمشروع التي ستنتج 1000 ميغاوات بحلول 2020، مبيناً ان المشروع في الوقت الراهن في مرحلة التصميم واطرافه الخطط التي ستوضع للمراحل الثانية.

وقمما يخص عمليات التمويل والإدارة قال الصايغ ان القطاع الخاص سيكون شريكاً فعالاً في عمليات التمويل والإدارة، موضحاً ان المرحلة الثانية التي ستنتج 1000 ميغاوات ستكون من تمويل مؤسسة البترول الكويتية.

بجد للوصول إلى الرغبة السامية لتحقيق 15٪ من استهلاك الطاقة في الكويت من الطاقات المتجددة. وقال ان الكويت تستهلك نحو 350 ألف برميل يوميا من النفط وهو ما يمثل نسبة 12٪ من الانتاج اليومي في استهلاك الكهرباء وذلك في اوقات الذروة، مشيراً إلى ان المشروع يستهدف الوصول إلى 6٪ بدلا من 12٪ مستقبلا اعتمادا على الطاقات المتجددة والبيدية.

وبدوره قال مدير ادارة العلوم والتكنولوجيا في مركز ابحاث الطاقة التابع لمعهد الكويت للأبحاث

الاولى من المجمع بطاقة 70 ميغاوات بتكلفة 125 مليون دينار وهي تكلفة المحطات بعيدا عن البنية التحتية والمحطات والمباني الاخرى، بالإضافة إلى 1980 ميغا أخرى.

وأشار إلى نسبة الانجاز في المشروع بلغت 100٪ في الالواح الكهروضوئية والالواح الشمسية، موضحاً ان الطاقة الشمسية ستدخل إلى شبكة وزارة الكهرباء قريباً.

وحول الجهود التي تبذل لانجاز المشروع مبكراً افاد الملا بان جميع المؤسسات الحكومية تعمل

قال مدير ادارة الشبكات الكهربائية

في وزارة الكهرباء والماء خالد الموسى ان الكويت بحاجة إلى محطة كهرباء جديدة كل 4 سنوات ما حدا بالوزارة إلى تبني مشاريع الطاقة المتجددة. وأشار إلى أن الجانب التشريعي هو ما ينقص الكويت للمضي قدماً في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والتي تهدف إلى الوصول إلى 20٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي بحلول 2030.

خلال حفل توزيع جوائز CEO الشرق الأوسط طارق سلطان يفوز بجائزة الرئيس التنفيذي لعام 2016

التحرير من مجلة CEO الشرق الأوسط ومجلة أريبيان بزنس، بالإضافة إلى المديرين في ITP للنشر، حيث أقيم الحفل بنسخته السنوية العاشرة في التاسع عشر من سبتمبر بقاعة دانا في منتجع فور سيزونز شاطئ جيميرا بدبي.



طارق سلطان

سلطان: «يشرفني أن يتم تكريمي من قبل CEO الشرق الأوسط بجائزة الرئيس التنفيذي عن قطاع الصناعة لهذا العام، فهذه الجائزة تعكس أهمية الابتكار، وتلبية احتياجات الأسواق والعملاء، تزامناً مع إضافة قيمة حقيقية لكل من المساهمين والموظفين على حد سواء. وبينما توسع أجليتي من حضورها العالمي، تقوم أيضاً بالاستمرار في تنمية التزامها بالمسؤولية المجتمعية خاصة تجاه الأسواق الناشئة».

جدير بالذكر، أن جوائز CEO الشرق الأوسط تكرم رواد الأعمال في 14 فئة اعتماداً على أدائهم خلال السنة الماضية، مع التركيز على النتائج المالية المميزة ومساهمتهم في تطوير مناخ الأعمال في المنطقة. وقد تالفت لجنة التحكيم من فرق

فاز الرئيس التنفيذي لشركة أجليتي طارق سلطان بجائزة الرئيس التنفيذي لعام 2016 عن قطاع الصناعة في حفل توزيع جوائز CEO الشرق الأوسط، وهو حفل سنوي يكرم قادة الشركات الأكثر نجاحاً وابتكاراً في المنطقة. وقد استناعت أجليتي منذ انضمام طارق سلطان إليها في عام 1997 التوسع من شركة تخزين محلية في الكويت لتصبح اليوم أكبر شركة لوجستية في الشرق الأوسط وواحدة من أكبر 10 شركات للخدمات اللوجستية المتكاملة حول العالم. وتقدر إيرادات الشركة السنوية بـ 4,3 مليارات دولار، ويعمل لديها ما يزيد على 22 ألف موظف وتتواجد مكاتبها في أكثر من 100 دولة حول العالم. وبهذه المناسبة، قال طارق

هيئة الأسواق: التزام 203 شركات بتقارير الحوكمة

الالتزام التام وتطبيق تعليماتها بشأن حوكمة الشركات ليس استجابة للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحة التنفيذية، وحسب بل ما يحمله هذا الالتزام من فوائد للشركة ومساهميها على حد سواء. وأشادت بكافة الشركات الملتزمة بتقديم تقاريرها المطلوب ضمن المهلة المحددة وبصورة خاصة الشركات العشر الأولى منها والتي كانت الأسرع التزاماً من ناحية واستوفت تقاريرها البيانات المطلوبة من ناحية أخرى. وذكرت ان الشركات العشر الأولى هي: الصاحبة العقارية وكامكو للاستثمار والوطني للاستثمار والمزايا القابضة والقرين لصناعة الكيماويات والبتروولية ومدينة الأعمال الكويتية العقارية والوطني للوساطة المالية ومشاريع الكويت القابضة والصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن وبيان للاستثمار.

كونا: أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية امس التزام 203 شركات بتقديم تقارير الحوكمة خلال المهلة القانونية من إجمالي 233 شركة معنية بتطبيق الحوكمة اي بمعدل التزام تغطي 87٪. وقالت الهيئة في بيان صحافي ان 67 شركة استوفت كافة متطلبات تقرير الحوكمة وفق النماذج المعتمدة من الهيئة في حين تمت إعادة تلك النماذج إلى 126 شركة لاستيفاء ملاحظات الهيئة بشأنها في حين تراجع نماذج 10 شركات تمهيدا لبيان الرأي بشأن اعتمادها. وذكرت ان قواعد حوكمة الشركات دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 30 يونيو الماضي، لافتة إلى اعتماد الهيئة منظومة الكترونية متكاملة لتلقي تلك التقارير ضماناً لفاعلية التطبيق وسرية البيانات ومعالجتها وفق أفضل الممارسات المهنية المطبقة. وأهابت الهيئة بكافة الشركات المعنية إلى

الالتزام التام وتطبيق تعليماتها بشأن حوكمة الشركات ليس استجابة للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحة التنفيذية، وحسب بل ما يحمله هذا الالتزام من فوائد للشركة ومساهميها على حد سواء. وأشادت بكافة الشركات الملتزمة بتقديم تقاريرها المطلوب ضمن المهلة المحددة وبصورة خاصة الشركات العشر الأولى منها والتي كانت الأسرع التزاماً من ناحية واستوفت تقاريرها البيانات المطلوبة من ناحية أخرى. وذكرت ان الشركات العشر الأولى هي: الصاحبة العقارية وكامكو للاستثمار والوطني للاستثمار والمزايا القابضة والقرين لصناعة الكيماويات والبتروولية ومدينة الأعمال الكويتية العقارية والوطني للوساطة المالية ومشاريع الكويت القابضة والصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن وبيان للاستثمار.

هيئة الشراكة تتلقى عرضين لمحطة أم الهيمان

ألف متر مكعب، بالإضافة إلى تحديث وتوسعة محطة الضخ في العقلة، وإعادة تحديد محطة الضخ في أم الهيمان وبناء محطة الضخ في ضاحية صباح الأحمد، وخطوط نقل مياه الصرف الصحي ومعالجتها وأنظمة مياه الصرف الصحي والنقل والتوزيع. وقالت المجلة إن وزارة الأشغال العامة ستدخل في اتفاقية مع التحالف الذي سيفوز بمناقصة المشروع المقرر تنفيذه وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين مستقماً بموجب ذلك شركة لإدارة المشروع لمدة 27,5 سنة، وستضمن الاتفاقية اتفاقاً جزئياً يقوم على أساس الهندسة والتوريد والبناء (EPC) تتولى الشركة بموجبه مهام تصميم وتمويل وبناء وتشغيل المحطة لمدة عامين ونصف العام، تلتها فترة 25 عاماً من التشغيل والصيانة للمحطة.

قالت مجلة ميد إن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلقت يوم 19 سبتمبر الجاري عرض أسعار من مجموعتين فقط من أصل 5 مجموعات تم تأهيلها لدخول مناقصة مشروع محطة أم الهيمان لمعالجة مياه المجاري. وأضافت أن المجموعتين اللتين قدما عرضاً للمشروع هما واسر تيكنا الألمانية بالتحالف مع شركة المستشارين الماليين العاملين الكويتية، أما الثانية فبقيادة الخرافي ناشيونال بالتحالف مع شركة الفنتار السعودية.

وأوضحت المجلة إن نطاق العمل يشمل أعمال التصميم والبناء والتشغيل والصيانة لمحطة جديدة لمعالجة مياه المجاري بطاقة أولية قدرها 500 ألف متر مكعب يومياً قابلة للزيادة إلى 700 ألف متر مكعب، بالإضافة إلى تحديث وتوسعة محطة الضخ في العقلة، وإعادة تحديد محطة الضخ في أم الهيمان وبناء محطة الضخ في ضاحية صباح الأحمد، وخطوط نقل مياه الصرف الصحي ومعالجتها وأنظمة مياه الصرف الصحي والنقل والتوزيع. وقالت المجلة إن وزارة الأشغال العامة ستدخل في اتفاقية مع التحالف الذي سيفوز بمناقصة المشروع المقرر تنفيذه وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين مستقماً بموجب ذلك شركة لإدارة المشروع لمدة 27,5 سنة، وستضمن الاتفاقية اتفاقاً جزئياً يقوم على أساس الهندسة والتوريد والبناء (EPC) تتولى الشركة بموجبه مهام تصميم وتمويل وبناء وتشغيل المحطة لمدة عامين ونصف العام، تلتها فترة 25 عاماً من التشغيل والصيانة للمحطة.

مقارنة بنشاط قوي في العامين الماضيين «ميد»: تباطؤ الاستثمارات الخليجية في بناء مصافي النفط بـ 2016

ومضت المجلة إلى القول إن العامين الماضيين شهدا إنفاقاً وفيراً من قبل دول التعاون على هذا القطاع، وكان من أبرز المشاريع التي أرسيت مشروع الوقود النظيف ومشروع مصفاة الزور الجديدة اللذين طال انتظارهما، وتقدر المجلة أن ما يصل إلى 12,3 مليار دولار و9,2 مليارات دولار من العقود قد تمت ترسيتهما خلال عامي 2014 و2015 على التوالي.

قالت مجلة ميد إن إعلان شركة نفط الإمارات ترسية المشروع الكبير لتوسعة مصفاة النفط في جبل علي جاء في غمرة ركود الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون على قطاع التكرير.

وأضافت أن ترسية المشروع المقدرته تكلفته بأكثر من مليار دولار قد أعلنت أول من أمس على شركة «تكينب»، الفرنسية، ورتت المجلة أن هذه الصفقة تعتبر العقد الرئيسي الوحيد الذي يتم إبرامه في قطاع تكرير النفط بدول الخليج في 2016، حيث تم تأجيل أو تعليق مجموعة من المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ.

قطر تعزم إنشاء مدينة مالية مائة لـ «وول ستريت» الأميركية

قال الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال يوسف الجيدة، إن قطر تعزم إنشاء مدينة مالية في الدوحة على غرار منطقة «وول ستريت» في نيويورك، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وخفض الاعتماد على النفط، وفقاً لوكالة فرانس 24، وأوضح في مؤتمر صحافي أن مؤسسات مالية منها مركز قطر للمال، ستنتقل إلى منطقة مشيرب وسط العاصمة القطرية بدءاً من منتصف عام 2017، لإنشاء نسخة قطرية من «وول ستريت» أو «كاناري وورف» والمنطقة المالية في لندن.

وأضاف أن هذه الانتقالات تهدف إلى خلق منطقة مالية وتجارية رائدة في المنطقة، تستمد على مساحة 300 ألف متر مربع، مشيراً إلى أن

قال الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال يوسف الجيدة، إن قطر تعزم إنشاء مدينة مالية في الدوحة على غرار منطقة «وول ستريت» في نيويورك، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وخفض الاعتماد على النفط، وفقاً لوكالة فرانس 24، وأوضح في مؤتمر صحافي أن مؤسسات مالية منها مركز قطر للمال، ستنتقل إلى منطقة مشيرب وسط العاصمة القطرية بدءاً من منتصف عام 2017، لإنشاء نسخة قطرية من «وول ستريت» أو «كاناري وورف» والمنطقة المالية في لندن.

«كامكو»: 153 مليار دولار عجز موازنات الخليج في 2016

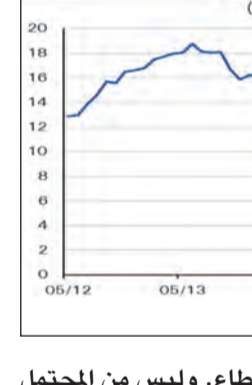
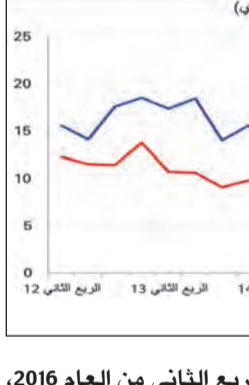
على أساس سنوي (52٪)، حيث بلغت 10,8 مليار دينار. من جهة أخرى، تحسنت الإيرادات غير النفطية بنسبة 79٪ على أساس سنوي خلال نفس الفترة، ووصولا إلى 4,3 مليارات دينار. في المقابل، تراجع الإنفاق بنسبة 12٪ على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ 18,9 مليار دينار، على الرغم من نمو الإنفاق الرأسمالي بنسبة 4٪ على أساس سنوي وصولاً إلى 1,9 مليار دينار. هذا وقد تراجعت الموارد المالية الحكومية في المنطقة السلبية خلال فترة 2016/2015 بعد أن حققت فائضا في العام السابق، حيث تم تسجيل عجز بنسبة 25٪ من إجمالي الإيرادات خلال تلك الفترة.

سنوي ليبلغ 1,38 ترليون دولار خلال العام الحالي، فيما يعد أقل من مستويات الخمس سنوات السابقة، وذلك استناداً على بيانات صندوق النقد الدولي. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي يتوقع له النمو خلال الفترة ما بين الأعوام 2017 و2021.

وفيما يتعلق بالكويت انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 39٪ على أساس سنوي ليصل إلى 15,1 مليار دينار في 2016/2015 مقابل 24,9 مليار دينار في 2015/2014. ويعزى نمو التوظيف في القطاع الخاص بصورة طييفة ولكنه في الوقت ذاته حافظ على قوته نسبياً

هذا وقد يدفع تراجع عائدات النفط واتساع فجوة الإنفاق السعودية إلى أن تسجل فجوات كبيرة في موازناتها، كما يتوقع أن تسهم المملكة بنسبة 55٪ من عجز الموازنات في المنطقة في 2016. كما توقع التقرير أن يستمر عجز الموازنات على المدى القريب وأن يتخطى أكثر من 100 مليار دولار حتى العام 2021.

وان يتدهور ميزان الحساب الجاري لدول مجلس التعاون خلال العام الحالي ليلعب إجمالي العجز إلى 6,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي قد يتراجع 2,2٪ على أساس



قال تقرير بنك الكويت الوطني ان قطاع المستهلك في الكويت حافظ على متانته رغم وجود مؤشرات لبعض التراجع، وقد ساهمت قوة التوظيف لاسيما للكويتيين في دعم متانة القطاع، بالإضافة إلى استمرار نمو بيانات إنفاق المستهلك. وبينما حافظت القروض الشخصية على نموها، إلا أن ونيرتها بدأت متباطئة قليلاً خلال النصف الأول من العام 2016، واستقر مؤشر ثقة المستهلك بالرغم من ظهور مؤشرات تدل على بعض التراجع مقارنة بالعام الماضي. وكشف التقرير أن ثقة المستهلك شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال العام الماضي رغم بعض التحسن في الربع الثاني من العام 2016، وقد استقر مؤشر «راء» عند 104 خلال يوليو الماضي بعد أن سجل أقل مستوياته منذ ما يقارب 6 سنوات بنهاية 2015، ولكنه لا يزال منخفضاً بواقع 8,8٪ على أساس سنوي مقارنة ببيولي من العام الماضي.

ولطالما كان قطاع المستهلك أحد أهم مصادر النمو للاقتصاد الكويتي ومن المتوقع أن يستمر كذلك في العامين 2016 و2017 رغم وجود بعض مؤشرات اعتدال البعض قليلاً، إذ تساهم كل من قوة التوظيف والرواتب لاسيما الحكومية بالإضافة إلى الدخل الأسري في دعم هذا

توقعت باستمرار تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017. تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017. تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017.

توقعت باستمرار تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017. تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017. تراجع قطاع المستهلك في العامين 2016 و2017.